19 November 2015
Arabic

الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

التقرير السابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (المجموعة المواضيعية الأولى، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن) (A/70/348/Add.6)^(١). واجتمعت اللجنة الاستشارية، خلال

(١) يقدم الأمين العام توضيحاً بشأن إعداد الإضافة المنفصلة في الفقرة ١٠ من تقريره (A/70/348).



الرجاء إعادة استعمال الورق



نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية كان آخرها الردود الخطية التي وردت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢ - ويتضمن التقرير الرئيسي للأمين العام (A/70/348) استعراضا عاما للاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٦ فيما يتعلق بـ ٣٥ بعثة سياسية خاصة وما يتصل بذلك من مسائل شاملة. وتتناول الإضافات الخمس للتقرير الرئيسي (A/70/348/Add.1-5) الاحتياجات المحددة للمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة ولأكبر بعثتين، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وسيجري تناول المسائل الشاملة المتصلة بجميع البعثات السياسية الخاصة في التقرير الرئيسي للجنة الاستشارية (A/70/7/Add.10)، فيما ستستعرض اللجنة الميزانيات المقترحة للمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة ولكلٍّ من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقاريرها ذات الصلة (A/70/7/Add.11-15).

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى رصد اعتماد لفترة السنتين بمقدار ٤,٤ ١٢٤ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7)، الفقرة ثانياً -٢). وسترد تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن مستوى اعتمادات فترة السنتين، ولا سيما التخفيض المقترح بمقدار ٦ ملايين دولار في إطار تحقيق "أوجه الكفاءة" (انظر A/70/7، الفقرة ثانياً -٣ (ج))، ضمن التقرير الرئيسي للجنة (A/70/7/Add.10) الذي سيتضمن أيضا المسائل الشاملة الأخرى المتصلة بالاحتياجات المقترحة من الموارد، بما في ذلك العمليات الجوية، والسفر والترتيبات الأمنية، ونسب المركبات والمعدات الحاسوبية وغير ذلك من الأصول.

ثانياً - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٦

٤ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٦، فيما يتعلق بمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن (المجموعة المواضيعية الأولى)، ما قدره ٩٠٠ ٩٣٢ ٦ دولار (مبلغ صاف)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٥٨٠ ١ دولار مقارنةً بالموارد التي جرت الموافقة عليها لعام ٢٠١٥.

الجدول ١

موجز الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق، ٢٠١٥-٢٠١٦	الاحتياجات لعام ٢٠١٦	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
الفرق	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	أوجه الفرق في النفقات (زيادة-نقصان)	الاعتمادات المقدرة
(٦)-(٤)=(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)-(١)=(٢)	(٢)
١٥٨٠,٦	٥٣٥٢,٣	١٦٨,٠	٦٩٣٢,٩	١١٦,٩	١٠٤٢٧,٥
١٠٥٤٤,٤
مجموع الاحتياجات

٥ - ويشير الأمين العام إلى أن الرصيد الحر المتوقع بمقدار ١١٦ ٩٠٠ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يُعزى، في المقام الأول، إلى حالة التصعيد السياسي والأمني، مما أدى إلى عدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية المقررة وخفض الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات. ويقابل ذلك جزئياً النفقات المتعلقة بتكاليف الموظفين التي كانت أعلى مما هو مدرج في الميزانية، وزيادة تكاليف السفر في مهام رسمية والنقل الجوي نتيجةً لتعزيز الجهود الدبلوماسية وعدم توافر رحلات جوية تجارية إلى صنعاء (A/70/348/Add.6، الفقرة ٢٩).

٦ - وتُعزى الزيادة المقترحة بمقدار ١ ٥٨٠ ٦٠٠ دولار لعام ٢٠١٦، في المقام الأول، إلى الزيادة المقترحة في عدد الوظائف ورتبها، والاحتياجات الجديدة إلى خدمات النقل الجوي نظراً لعدم توافر رحلات جوية تجارية إلى صنعاء، وزيادة احتياجات السفر، يقابلها جزئياً توقف الاحتياجات إلى الخبراء الاستشاريين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣، وانظر الفقرتين ٩ و ١٤ أدناه).

التعليقات والتوصيات المتعلقة بالاحتياجات من الموظفين

٧ - ترد في الجدول ٢ الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥، وحالة شغور الوظائف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والاحتياجات المقترحة من الموظفين للمكتب لعام ٢٠١٦.

٣' قسم السلامة والأمن (١٣ وظيفة: وظيفة برتبة ف-٣، و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من الرتبة المحلية).

٩ - وبالمقارنة مع الوظائف الـ ٣٤ المعتمدة لعام ٢٠١٥، يمثل المقترح المتعلق باعتماد ٣٩ وظيفة لعام ٢٠١٦ زيادة صافية قدرها ٥ وظائف (إنشاء ٧ وظائف وإلغاء وظيفتين). ويرد شرح للتغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين لعام ٢٠١٦ في الفقرة ٣٢ (أ) إلى (ي) من الميزانية (A/70/348/Add.6)، وهي مدرجة في المرفق الخامس لتقرير الأمين العام (A/70/348). ويرد أدناه موجز للتغييرات المقترح إدخالها:

(أ) إعادة تصنيف وظيفتين (وظيفة أمين عام مساعد برفعها إلى رتبة وكيل أمين عام في نيويورك، ووظيفة مد-١ برفعها إلى رتبة مد-٢ في صنعاء)؛

(ب) سبع وظائف جديدة (٦ في صنعاء ووظيفة في إدارة الشؤون السياسية في نيويورك): وظيفة برتبة ف-٥ (كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن)، و ٣ وظائف برتبة ف-٤ (وظيفة موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووظيفة موظف شؤون سياسية، ووظيفة موظف إداري)، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية (لمساعد إداري)، ووظيفة موظف في وطني (لموظف شؤون المالية والميزانية)، ووظيفة من الرتبة المحلية (لمساعد شؤون الإعلام)؛

(ج) نقل وظيفة من صنعاء إلى نيويورك: وظيفة برتبة ف-٤ لموظف شؤون سياسية؛

(د) إلغاء وظيفتين في صنعاء: وظيفتان من الرتبة المحلية (وظيفة مساعد لشؤون البحث، ووظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية).

١٠ - وفيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيف وظيفة أمين عام مساعد برفعها إلى رتبة وكيل أمين عام، يشير الأمين العام إلى أنه أنشأ مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن وفقاً لتبادل للرسائل مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/469) و (S/2012/470). وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الأمين العام أن مجلس الأمن طلب إليه، في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥)، تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف العملية الانتقالية السياسية على نحو سلمي وشامل للجميع ومنظم، تحت قيادة يمنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، عُيِّن مبعوث خاص جديد برتبة وكيل أمين عام (انظر A/70/348/Add.6، الفقرات ٢ و ٧ و ٨). ومن التبريرات التي قدمها الأمين العام بشأن هذا المقترح، يُشار أيضاً إلى ازدياد تعقيد التطورات المتوقعة في اليمن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢ (أ)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس طلب أيضاً إلى

الأمين العام تكثيف جهوده من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإجراءات الإجلاء (قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الفقرة ١٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه لم يجرِ إلغاء وظيفة المستشار الخاص، إنما إعادة تسميتها لتصبح وظيفة مبعوث خاص في أوائل عام ٢٠١٥، وبأن التغيير في اللقب الوظيفي نفسه لم يستوجب إجراء أي إعادة تصنيف للوظيفة، باعتبار أنه يمكن تعيين المستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين، على حد سواء، برتبة وكيل أمين عام. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن تعديل اللقب الوظيفي هو تعديل منفصل عن إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة في عام ٢٠١٦.

١١ - وفيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيف وظيفة موظف أول للشؤون السياسية (مد-١) برفعها إلى رتبة مدير (مد-٢)، ذُكر أن هذا الاقتراح يُعزى إلى المستوى العالي من المسؤولية المسندة في أعقاب تنقيح دور المبعوث الخاص، وأن المبعوث الخاص يحتاج إلى زيادة في حجم الدعم المقدم على مستوى عالٍ في البلد والمنطقة من أجل تيسير المفاوضات للمضي قدماً وإنجاز العملية الانتقالية السياسية في اليمن (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢ (ب)). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة من مد-١ إلى مد-٢ لم تنشأ عن رفع الرتبة من أمين عام مساعد إلى وكيل أمين عام، إنما هي تعكس ازدياد التحديات وأوجه التعقيد المتعلقة بتنفيذ المهام التي حددها مجلس الأمن للمبعوث الخاص وللمكتب ككل. وترى اللجنة الاستشارية، مع ذلك، أن إعادة التصنيف المقترحة للوظيفة برفعها من رتبة مد-١ إلى رتبة مد-٢ لم توضح أو تبرر بما فيه الكفاية، ولذا فهي لا توصي بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة. وعليه، ينبغي تسوية أي موارد ذات صلة من بين الموارد غير المتعلقة بالوظائف وفقاً لذلك.

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترح الأمين العام إدخالها على ملاك الموظفين لمكتب مبعوثه الخاص إلى اليمن، مع مراعاة توصيتها الواردة في الفقرة ١١ أعلاه. وعلاوة على ذلك، تكرر اللجنة تأكيد توصيتها بأن تطبق الجمعية العامة معدل شعور قدره ٥٠ في المائة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من فئة الخدمات العامة في ميزانية عام ٢٠١٦ للبعثات السياسية الخاصة (انظر A/70/7، الفقرة ٥٧).

التكاليف التشغيلية

١٣ - قُدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات عن التكاليف التشغيلية للمكتب، وهي مبينة في الجدول ٣ أدناه، بما في ذلك الاعتمادات المخصصة والنفقات المقدرة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٦.

الجدول ٣
التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥	الاحتياجات لعام ٢٠١٦	الفرق ٢٠١٦-٢٠١٥
الاعتمادات المقدرة	النفقات	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات
(١)	(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)
التكاليف التشغيلية
١ - الخبراء الاستشاريون	٣٦٨,٥	-	١٩٠,٨	-	-	(١٩٠,٨)
٢ - السفر في مهام رسمية	١٧٤٥,٣	١٨٦٥,١	٦٨٥,٤	١١٣٥,٠	-	٤٤٩,٦
٣ - المرافق والهياكل الأساسية	١٦٣٥,٨	١٧٢٩,٥	٤٩٧,٠	٦٥٩,٨	-	١٦٢,٨
٤ - النقل البري	١٨٧,٥	٢٠٦,٣	١٠٥,٦	٥٣,٨	-	(٥١,٨)
٥ - النقل الجوي	-	١٥٠,٠	-	٤٩٢,٨	-	٤٩٢,٨
٦ - الاتصالات	٤٧٧,٩	٢٣٩,٢	٢٤٤,٨	٢٦٠,٧	٤٤,٣	١٥,٩
٧ - تكنولوجيا المعلومات	١٢٢,٠	٦٦,١	٤٨,٤	١٦٩,٣	١٢٣,٧	١٢٠,٩
٨ - الخدمات الطبية	-	١٤,٣	-	-	-	-
٩ - اللوازم والخدمات والمعونات الأخرى	٢٢٠,٥	١٠٦,٤	١١٥,٨	١٥٣,٩	-	٣٨,١
المجموع	٤٧٥٧,٥	٤٣٧٦,٩	١٨٨٧,٨	٢٩٢٥,٣	١٦٨,٠	١٠,٣٧,٥

١٤ - فيما يتعلق بالزيادات المقترحة تحت بندَي السفر في مهام رسمية والنقل الجوي، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه استجابةً للطلب الموجه من مجلس الأمن إلى الأمين العام بتكثيف مساعيه الحميدة في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ازداد على نحو ملحوظ، منذ أيار/مايو ٢٠١٥، عدد وتواتر المشاورات المعقودة مع أصحاب المصلحة خارج اليمن، وعلى وجه الخصوص مع النظراء الإقليميين. ومن المتوقع أن يستمر إجراء هذه المشاورات على هذا المستوى الرفيع خلال عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن جميع شركات الطيران التجارية التي كانت تنظم في السابق رحلات جوية من اليمن وإليه قد

أوقفت عملياتها نتيجةً للشواغل الأمنية (بدأت شركة الطيران الوطنية، وحدها، بتسيير رحلات جوية تجارية مجدداً، إنما بمواعيد غير منتظمة وفي ظل عدد من القيود الأخرى). وأبلغت اللجنة بأن المكتب سيواصل رصد توافر وسلامة الرحلات الجوية التجارية، إن وجدت، وإجراء تقييم منتظم للخيارات المتاحة، من أجل الاستفادة من هذه الرحلات في إطار تنقلات الموظفين كلما كان ذلك ممكناً. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري تقديم المعلومات المتعلقة بتوافر الرحلات الجوية التجارية في الميزانية المقترحة المقبلة للمكتب.

ثالثاً - التوصية

١٥ - ترد مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام بشأن البعثات السياسية الخاصة، البالغ عددها ٣٥ بعثة لعام ٢٠١٦، في الفقرة ٧٤ من تقريره الرئيسي عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/70/348). وتتطلب هذه المقترحات أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات بشأنها. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام المتعلق بالاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٦ لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في إطار المجموعة المواضيعية الأولى، مع مراعاة توصياتها الواردة في الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه، والتوصيات الواردة في التقرير الرئيسي للجنة الاستشارية (A/70/7/Add.10).